

Distr.: General
23 May 2024
Arabic
Original: English



بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن 9633، المعقودة في 23 أيار/مايو 2024، فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون "صون السلام والأمن الدوليين"، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

"يكرر مجلس الأمن تأكيد مسؤوليته الرئيسية بموجب الميثاق عن صون السلام والأمن الدوليين، ويشير إلى أن التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في المسائل المتصلة بصون السلام والأمن الدوليين بما يتفق والفصل الثامن من الميثاق يمكن أن يعزز الأمن الجماعي.

"ويشيد مجلس الأمن بإسهام الدول الأفريقية والاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية في التصدي للتحديات الأمنية المعقدة في أفريقيا وخارجها، بما يتسق مع ميثاق الأمم المتحدة، والقانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، والنظم الأساسية ذات الصلة للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

"ويشيد مجلس الأمن بالجهود المبذولة والتقدم المحرز في منع نشوب النزاعات في القارة وحلها، وكذلك في منع ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب وفقا للقانون الدولي،

"ويرحب مجلس الأمن باستعداد لجنة بناء السلام لتقديم خبرتها الفنية في إرساء الأساس لعمليات الانتقال والحلول الدائمة كمساهمة في البلدان الأفريقية. ويشدد مجلس الأمن أيضا على أهمية التركيز على نظم الإنذار المبكر، وتعزيز دور المرأة في السلام والأمن، وتعزيز الحوكمة الرشيدة، ومعالجة الأسباب الجذرية مثل الفقر وعدم المساواة.

"ويُسلّم مجلس الأمن بالدور البالغ الأهمية الذي يمكن أن يؤديه الشباب في بناء مستقبل أكثر ازدهارا للقارة ويشجع جميع أصحاب المصلحة على دعم إدماجهم وتمكينهم. ويلاحظ أن الاستثمار في التعليم وتطوير المهارات والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والتوظيف والابتكار التكنولوجي والمبادرات التي يقودها الشباب يمكن أن يُمكن هذا الجيل من أن يصبح مشاركا نشطا في جهود بناء السلام ويُساهم على نحو هادف في جعل أفريقيا أكثر أمنا وازدهارا.

"ويعرب مجلس الأمن عن دعمه للتقدم المحرز في تعزيز دور الدول الأفريقية وتمثيلها في عمليات الحوكمة وصنع القرار على الصعيد العالمي.

"ويكرر مجلس الأمن دعمه للأهداف المحددة في خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063 ويشجع الشراكات العالمية على تسريع تنفيذها وتنفيذ خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام



2030، وكذلك المبادرتين الرئيسيتين للاتحاد الأفريقي بشأن إسكات البنادق في أفريقيا وبشأن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

”ويؤكد مجلس الأمن من جديد أن التنمية والسلام والأمن أمور مترابطة يعزز كل منها الآخر، ويشدد على العلاقة بين تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063 مع الاعتراف بالحاجة إلى نهج شامل ومتكامل للحفاظ على السلام.

”ويشدد مجلس الأمن على أهمية دعم التنمية الاجتماعية - الاقتصادية لاستدامة السلام في أفريقيا من خلال التنمية الاقتصادية، بما في ذلك من خلال تطوير البنى التحتية العابرة للحدود الوطنية والإقليمية، والتصنيع، والقضاء على الفقر، وإيجاد فرص العمل، والتحديث الزراعي، وتعزيز ريادة المشاريع، ويعرب عن الحاجة إلى مواصلة تقديم الدعم للبلدان الأفريقية مع مراعاة أولوياتها واحتياجاتها الوطنية. وفي هذا الصدد، يؤكد مجلس الأمن أيضا على أهمية سيادة القانون دعما للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية. ويلاحظ مجلس الأمن أيضا أن سياسة الاتحاد الأفريقي لإعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاع تسلط الضوء على ضرورة بناء المؤسسات على نحو شامل لتعزيز الإدارة الاقتصادية الجيدة عن طريق تقوية مؤسسات الإدارة الضريبية والمالية دعما لفعالية تحصيل الإيرادات وآليات الرصد والتقييم وهاكل مكافحة الفساد من أجل ضمان المساءلة والشفافية.

”ويؤكد مجلس الأمن من جديد أهمية مشاركة النساء وإدماج الشباب بصورة كاملة ومتساوية وهادفة وآمنة في منع نشوب النزاعات وتسويتها وبناء السلام.

”ويرحب مجلس الأمن بالاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لمجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ويسلم بمساهماته في صون السلام والأمن الدوليين في القارة وفي تمكين الحوكمة العالمية الفعالة من خلال تنفيذ منظومة السلم والأمن التابعة للاتحاد الأفريقي وهيكل الحوكمة التابع للاتحاد الأفريقي، ويقوم ذلك على الترابط بين الأنشطة السياسية والأمنية والإنمائية والإنسانية وأنشطة حقوق الإنسان وسيادة القانون.

”ويكرر مجلس الأمن دعمه لدور الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية في تعزيز السلام والأمن في القارة، ويكرر الإعراب عن استعداده للنظر في تقديم الدعم المناسب، بما في ذلك لعمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي من خلال تنفيذ قرار مجلس الأمن 2719 (2023)، على أساس كل حالة على حدة.

”ويعرب مجلس الأمن عن استعداده لتعزيز تعاونه مع الاتحاد الأفريقي، ولا سيما مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، ويدعو الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى الإسراع في العمل بشأن التفاصيل المتعلقة بالمبادئ التوجيهية المشتركة للتخطيط لتنفيذ القرار 2719 (2023) فيما يتعلق بعمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي، كي تنتظر فيها الهيئات المختصة في الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

”ويشير مجلس الأمن إلى الطلب الذي قدمه إلى الأمين العام بأن يزود مجلس الأمن بمعلومات مُحدّثة سنويا عن التقدم المحرز على النحو المبين في قرار مجلس الأمن 2719 (2023)، ويوصي بتقديم المعلومات المُحدّثة قبل الاجتماع الاستشاري المشترك السنوي، بالتوازي مع التزامات الإبلاغ المبينة في القرار الإطاري.

”ويهييب مجلس الأمن بالمجتمع الدولي الوفاء بالتزاماته فيما يتعلق بتمويل التنمية ودعم تعزيز قدرات الدول الأفريقية على اغتنام الفرص للمشاركة الاستباقية مع العالم بأسره والنهوض بالقيادة الأفريقية لزام جهود السلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي“.
